العنوان: **تقديم مكتوب من المجتمع المدني السوري للمشاورات حول الحلول الدائمة للنازحين السوريين من أجل مؤتمر بروكسل الرابع لمستقبل سوريا والمنطقة**

موجهة إلى: اللجنة المشتركة من الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والمنظمة لمؤتمر بروكسل الرابع

مقدمة:

تمثل هذه الورقة منظمات وشبكات المجتمع المدني الموقعة أدناه. تم تطويرها وإنتاجها بعد سلسلة من المشاورات ضمن المجتمع المدني السوري ، وتستند أيضًا إلى منتجات المعلومات السابقة من المجتمع المدني.

تمثل الورقة التوافق المشترك بين الموقعين حول 1) طبيعة ما يسمى بالعودة / العودة "التلقائية" إلى سوريا ، 2) أهم الشروط الأساسية لعودة آمنة وطوعية وكريمة إلى سوريا ، 3) الإجراءات الأكثر حاجة من المجتمع الدولي والدول المضيفة من أجل وقف العودة غير الناضجة إلى سوريا ، وأهم التوصيات المتعلقة.

<u>الطبيعة الحقيقية لما يسمى بالعودة "العفوية" إلى سوريا:</u>

مع الوضع الحالي داخل سوريا ، وعوامل الدفع المتطرفة في الدول المجاورة لسوريا ، فإننا نعتبر أن الغالبية العظمى من العائدين حتى الآن ، كانوا مجبرين على اتخاذ هذا القرار.

لقد أصبحت الظروف المعيشية الحالية للمهجرين السوريين في مكان إقامتهم صعبة للغاية ، مما شجع السوريين على العودة إلى مكانهم الأصلي قبل الأوان. إن العودة الناجمة عن عوامل دفع قهرية ليست طوعية ولا كريمة. بالإضافة إلى ذلك ، لا يزال الوضع العام في سوريا غير مؤاتٍ للغاية لعودة السوريين المهجرين بأمان وكرامة. إن استمرار وجود المسؤولين والقادة في مختلف أطراف النزاع الذين تورطوا في قضايا ترقى إلى مرتبة جرائم الحرب يشكل مصدر قلق كبير للمجتمع السوري النازح ؛ وهذا بالنسبة للكثيرين منهم ، يعني أنهم عرضة للانتهاكات التي قد تعرض سلامتهم البدنية للخطر في حال عودتهم إلى وطنهم ، خاصة مع التهديدات المباشرة التي صدرت سابقا عن قادة عسكريين بارزين في سوريا تجاه المهجرين السوريين.

وبينما تم عزل مخاطر النزاع النشط إلى مناطق محددة ، لا تزال هناك أشكال مستهدفة من العنف الهيكلي وخطر الاضطهاد. لم يتم حل الأسباب الجذرية للصراع - جهاز الدولة المسيء والافتقار إلى الحقوق الأساسية - مما يخلق خطرًا كبيرًا لتكرار الصراع.

يعاني المهجرون السوريون من نقص المعلومات الموثوقة حول الوضع الحقيقي في بلدهم الأصلي. المنظمات الدولية ذات الاختصاص مثل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، لا تفي بمسؤولياتها في توفير مثل هذه البيانات ، وبدلاً من ذلك ، تشارك في حملات عامة تتجاهل المخاطر الداهمة التي تواجه المهجرين السوريين عند عودتهم ، وتركز على الرسائل التي تخدم المزيد من التوسع في عملياتها.

علاوة على ذلك ، وثّقت مجموعات المجتمع المدني حالات لمسؤولين بارزين في وكالات تخصصية مهمة ، تشير إلى أن القرارات السياسية والمناصرة العلنية بشأن "العودة إلى سوريا" أصبحت مدفوعة الآن أكثر من أي وقت مضى بالضغط السياسي من الدول المضيفة للاجئين السوريين وسلطات الدولة السورية.

ينبغي أن يؤكد مؤتمر بروكسل الرابع لسوريا ، بوضوح ، أن حماية وسلامة النازحين السوريين لن يتم إسقاطهم بالمصالح والأجندات السياسية ، وأن وكالات المساعدة الإنسانية وسياساتها لن تتجاهل أو تقوض المخاطر الجسدية والمادية والقانونية الجسيمة التي تواجه العائدين إلى سوريا.

نعتبر عودة حركة العودة إلى سوريا في الظروف الحالية ، يقودها اليأس والضعف ، ولا يمكن وصفها على أنها "طوعية" أو "كريمة" أو "آمنة."

منظور سوري للعودة الآمنة والطوعية والكريمة إلى سوريا

في السياق السوري ، وبعد تسع سنوات من الصراع الدموي ، الذي يعتبر أسوأ أزمة إنسانية وحماية منذ الحرب العالمية الثانية ، لا يمكن تحقيق الاحتياجات والظروف الأساسية لعودة كريمة وطوعية وآمنة إلى سوريا دون الحل السياسي الذي يعالج الأسباب الجذرية للصراع.

عتبات الحماية والمعايير كما هو مذكور في "استراتيجية الحماية والحلول الشاملة لعودة اللاجئين إلى سوريا - CPSS" ، والتي يجب الوفاء بها من أجل الانتقال من المرحلة الحالية من "عدم الأمان" إلى المرحلة الثانية ، من الواضح أنه لا يمكن تحقيقها بدون التحول السياسي في سوريا.

في هذا الصدد ، يجب على جميع السلطات داخل سوريا أن توفر الوصول دون تمييز للمواطنين السوريين ، المقيمين والعائدين على حد سواء ، إلى الخدمات الأساسية ؛ العدالة والصحة والتعليم. لهذا ، يجب أن يكون للمجتمع المدني السوري مساحة مدنية مضمونة دستوريًا ودوليًا.

إن الحل السياسي الشامل أمر لا بد منه لمواجهة التحديات الهائلة التي تعوق الطريق نحو بيئة مواتية للعودة إلى سوريا. عمليا ، نطلب من الرؤساء المشاركين لمؤتمر بروكسل الرابع لسوريا دعم بدء آلية تشمل منظمات المجتمع المدني بقيادة المهجرين السوريين مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، لوضع خارطة طريق للوصول إلى الظروف المواتية للعودة إلى أماكن المنشأ داخل سوريا.

الإجراءات الأكثر إلحاحًا من المجتمع الدولي والدول المضيفة لمنع العودة القسرية إلى سوريا

أدت أزمة COVID19 إلى تفاقم احتياجات سبل العيش للاجئين السوريين في المنطقة بشكل كبير. إضافة إلى الدوافع السياسية والديمغرافية ، ظهرت الظروف الصحية والاقتصادية المتدهورة الناتجة عن انتشار COVID19 مؤخرًا كعوامل جديدة في البلدان المضيفة في المنطقة لممارسة المزيد من الضغط على اللاجئين السوريين للعودة بشكل غير ناضج إلى وطنهم.

لمنع تصاعد العودة القسرية إلى سوريا ، تحتاج الحكومات المضيفة أكثر من أي وقت مضى إلى فهم أن الانخراط بشكل إيجابي في دعم الحل السياسي في سوريا هو الطريقة الأخلاقية الوحيدة لحل أزمة اللاجئين السوريين في بلدانهم. يحتاج المجتمع الدولي أيضًا إلى المشاركة في المسؤولية وضمان إنفاق تمويله الإنساني والتنموي في المنطقة لتعزيز المصلحة العليا للنازحين السوريين. يجب توفير مساحة لمنظمات المجتمع المدني بقيادة المهجرين السوريين لتنظيم وتمثيل مجتمعات اللاجئين السوريين على المستويين المحلي والوطني. ندعو الرؤساء المشاركين لمؤتمر بروكسل الرابع للتأكيد على أهمية إشراك مجتمعات المهجرين في صنع القرار مع المجتمعات المضيفة.

فيما يتعلق بمراقبة الحماية والسلامة للعائدين إلى سوريا ، نعتقد أن الأدلة المتاحة حتى الآن كافية للمجتمع الدولي لإدراك أن الانتهاكات والتمييز ضد العائدين من اللاجئين والنازحين داخلياً منهجية. خلال العامين الماضيين ، لاحظنا حالات الاعتقال التعسفي والتعذيب والقتل من قبل جهاز الدولة السورية وأطراف النزاع الأخرى بين العائدين بكميات كبيرة ، الأمر الذي جعل قرار العودة إلى مكان المنشأ في سوريا مساوٍ لـ قرار "الانتحار". الجمع بين الأدلة النادرة المتاحة ، وفقدان الاتصال والخوف من الاتصال حتى لتوفير المعلومات بين العائدين إلى سوريا ، مع تاريخ الصراع السوري حيث استخدمت الأطراف الحصار والحرمان من المساعدة الإنسانية الأساسية المنقذة للحياة كسلاح حرب ، فإن هذا يكفي للمجتمع الدولي لتحويل الاهتمام نحو أولويات أخرى أكثر أهمية.

بدلاً من ذلك ، يجب إنشاء آليات مراقبة لتتبع وقياس السلامة الجسدية والقانونية والمادية للاجئين السوريين في البلدان المضيفة. إن هذا ضروري بشكل خاص في السياقين اللبناني والأردني.

إن الحضور والمشاركة عاليي المستوى للمنظمات غير الحكومية التي يقودها اللاجئون السوريون مفقودة في آليات تنسيق الاستجابة للاجئين في الإقليم. تفتقر تمامًا كل من اللجنة التوجيهية لـ 3RP والمجموعة الإقليمية للحلول الدائمة إلى تواجد الأصوات السورية. إن تعزيز هذه الآليات لتشمل المنظمات غير الحكومية التي يقودها اللاجئون السوريون ضروري لمنع المزيد من العودة القسرية من البلدان المضيفة.